

***Democratic***

**1<sup>st</sup> Class**

**أستاذة المادة: م. م. آمال عبد الجبار**

:

يعد مصطلح الديمقراطية واحد من بين العديد من المصطلحات في علم السياسة الذي حضي بكم هائل من التعاريف ربما لا يفوقه في العدد أي مصطلح آخر ولكن على الرغم من ذلك ما زال الفكر السياسي يفتقر إلى تعريف دقيق يمكن أن يكون صالحا لكل زمان ومكان .

إن الديمقراطية في الأساس هي حاصل دمج كلمتين (demos) وهي من أصل إغريقي وتعني الشعب وكلمة (krtos) الإغريقية الأصل أيضا وتعني سلطة وعند دمج الكلمتين معا نحصل على المعنى الدارج (ديمقراطية) الذي يشير إلى سلطة الشعب أو حكم الشعب ومن ذلك جاء التعريف القائل إن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب .

هناك اختلافات في النظرة إلى الديمقراطية التي ولدت بدورها اختلافات فكرية وعقائدية عند التطبيق فكثير من الأحزاب السياسية تزعم إنها الأحق بصفة الديمقراطية لا بل إن هنالك أنظمة سياسية أطلقت على نفسها صفة الديمقراطية في الوقت التي هي اعتى النظم استبدادا وأكثرها هدرا لحقوق الإنسان وحياته الأساسية وهناك دولا أدخلت في اسمها الرسمي لفظ ديمقراطية وهي أبعد ما تكون عنها في الشكل والمضمون .

إن هذه الحالة ناتجة بالتأكيد عن إعطاء التيارات الفكرية والاجتماعية المختلفة للديمقراطية معاني ومضامين مشتقة من منطلقاتها الأيدلوجية .

-

-

-

-

-

-

-

-

-

:

تقسم الديمقراطية إلى ثلاث صور وهي:

١- الديمقراطية المباشرة .

٢- الديمقراطية النيابية .

٣- الديمقراطية شبه المباشرة .

:

الديمقراطية المباشرة هي التي يباشر الشعب السلطة بنفسه دون وساطة احد من نواب أو ممثلين فتكون كافة الهيئات السلطوية من تشريعية وتنفيذية وقضائية بيده بمعنى أن يصبح الشعب هو الهيئة الحاكمة والمحكومة في نفس الوقت . فالشعب هو الذي يسن القوانين ويتخذ القرارات الحكومية مثل تعيين الموظفين وتحديد الضرائب وإبرام المعاهدات ...الخ. وكذلك يمارس سلطة القضاء بنفسه. تعتبر الديمقراطية المباشرة من أرقى الأنظمة التي تعبر من الناحية النظرية عن سيادة الشعب لأنها تجسد التطبيق الكامل للديمقراطية ولكن بالنظر لاتساع رقعة الدول وتزايد عدد سكانها فان هذه الصورة لا يمكن أن تتحقق ألا في دولة صغيرة أو في جماعة محدودة ويتعذر تطبيق هذه الديمقراطية في الدول الكبيرة لان تطبيق الديمقراطية المباشرة يفترض اجتماع جميع المواطنين في مكان واحد وهؤلاء المواطنين يجب أن يكونوا مطلعين وبشكل دقيق على جميع الأمور بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون القضايا المطروحة للمناقشة محدودة حتى لا يضطر المواطنون أن يتركوا كل أعمالهم ومصالحهم ليجتمعوا بشكل دائم لمناقشة الأمور المطروحة .

والديمقراطية المباشرة هي أقدم صور الديمقراطية ظهورا إذ عرفت في المدن اليونانية القديمة وفي بدايات تاريخ روما، ففي أثينا كانت جمعية المواطنين تجتمع كل يوم على تلة بنكس .

غير إن الشعب ليس جميع أفراد دولة المدينة بل هم المواطنون الأحرار فقط وهم أولئك الأفراد الذين لهم حق مباشر في الحقوق السياسية من خلال اشتراكهم في جمعية المواطنين التي تمثل السلطة العليا في المدينة والتي تسمو على ما عداها لأنها لم تكن إلا الشعب مجتمعاً لذا كانت سلطاتها مطلقة .

ولكن بالرغم من مثالية الديمقراطية المباشرة فلم يبق منها في عالم اليوم ما يلفت النظر إلا القليل فإننا نجد تطبيقاتها اليوم في بعض المقاطعات السويسرية .

أما بالنسبة للمؤسسات الأساسية للديمقراطية المباشرة في هذه المقاطعات وهي جمعية المواطنين والتي تجتمع مرة واحدة في السنة حيث يقوم المواطنون بانتخاب ممثليهم كما يقوموا بإدارة الشؤون العامة مباشرة من وضع للقوانين وفرض الضرائب والنظر في الميزانية وكذلك القيام ببعض الأعمال الإدارية ويختارون كبار الموظفين والقضاة .

:

يعد نظام الديمقراطية المباشرة من اقرب النظم إلى الديمقراطية المثالية وهو النظام الذي يؤكد على إن الشعب هو صاحب السلطة و مستودعها ولا تمارس إلا بواسطته ويباشر الشعب جميع اختصاصات السلطة دون وساطة احد .

كما إن الفقيه الفرنسي جان جاك روسو قد دافع في القرن الثامن عشر عن هذا النوع من الحكم بقوة وهاجم نظام الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية ولكنه مع ذلك أدرك صعوبة تحقيق الديمقراطية المباشرة على نطاق كبير في ظل الظروف الحديثة، إن السلطة للشعب بأكمله ولا يمكنه التنازل عنها ومن ثم ليس له إن ينيب عنه نواباً وهؤلاء النواب أو الممثلين في نظر

روسو هم مجرد تابعين للشعب ليس لهم حق تمثيل الإرادة العامة التي تكمن في إرادة مجموع أفراد الشعب لا في إرادة عدد محدود منه .

وعلى هذا فإن المواطنين يتمتعون في ظل الحكم الديمقراطي المباشر بحرية حقيقية وبصورة شبه دائمة لا مجرد حرية نظرية يمارسها الشعب عند اختيار ممثليه، كما يرتفع نظام الحكم في الديمقراطية المباشرة بمعنويات الشعب من خلال اشتراكه في تحمل المسؤوليات العامة ومن خلال بحثه عن الحلول العملية للمشكلات المطروحة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها .

ولكن وأيا كانت المزايا التي يمكن نسبتها إلى الديمقراطية المباشرة فإنها تعرضت إلى الكثير من الانتقادات وهي استحالة تطبيقها من الناحية العملية لأن التجربة العملية في الوقت الحاضر قد بينت إن الديمقراطية الخالصة المباشرة هي مثل علي لا يستطيع بلوغها مطلقا، إضافة إلى ذلك تعقد الشؤون العامة واستحالة متابعة المشكلات التقنية والفنية التي بلغت إلى حد كبير من التعقيد والصعوبة، كما إن مناقشة بعض الشؤون العامة الهامة بطريقة سرية لا يمكن تحقيقه في الاجتماعات العامة العلنية التي تدعو إليها الديمقراطية المباشرة .

وأخيرا تؤدي الديمقراطية المباشرة إلى خضوع عامة الشعب لرغبات بعض الشخصيات المتنفذة وذلك بسبب التصويت العلني في الجمعيات الشعبية، وأمام هذه الانتقادات التي تؤدي إلى صعوبة تطبيق الحكم الديمقراطي المباشر فإن النوع الوحيد الذي يمكن تطبيقه اليوم هو النوع غير المباشر أو النيابي .



||

||

-



الديمقراطية النيابية هي تجسيد لمبدأ سيادة الأمة ففي هذا النوع من الديمقراطية لا تمارس الأمة مباشرة السيادة كما هو الحال في الديمقراطية المباشرة بل تعهد بممارستها لممثلين منتخبين ولكن تبقى الأمة في نفس الوقت مالكة للسيادة .

وهنا يجب التأكيد على دور الشعب

بان يكون يقظا مستنيرا ليتمكن من نقد الحكومة ومباشرة كل ما يتصل بسيادته الحقيقية .

فالنظام النيابي إذا يقوم على الفكرة القائلة إن الشعب لا يستطيع حكم نفسه بنفسه وعليه أن يحيل إلى ممثليه مهمة الحكم لأنه من الصعب عمليا اجتماع المواطنين جميعا حول القرارات التي تتعلق بأمور الأمة .

ترتكز الديمقراطية النيابية على نظرية الوكالة فالنائب لا يمثل ناخبيه بل يمثل الأمة جمعاء وبذلك فلا يستطيع الناخبون إجباره على القيام بعمل ما

ولا تقييده بشروط معينة ولا حتى عزله، فوكالته هي وكالة تمثيلية يستمدّها من الأمة وذلك تجسيدا لمبدأ السيادة القومية كما إن الناخبون مكلفون بانتخاب ممثلي الأمة وعند هذا الحد ينتهي دورهم .

### خصائص النظام النيابي :

يقوم النظام النيابي على برلمان منتخب من قبل الشعب لمباشرة السلطة نيابة عنه، أما خصائصه فهي :

#### ١- برلمان منتخب من قبل الشعب :

من اجل أن يتمتع البرلمان بصفته التشريعية لابد أن يكون منتخب من قبل الشعب لان البرلمان هو صاحب الاختصاص الأصيل في التشريع وهنا يكمن دور الشعب الهام في تكوين البرلمان عن طريق الانتخاب .

وهنا يمكننا القول بان وجود البرلمان المنتخب هو أساس النظام النيابي الديمقراطي كونه تشكل عن طريق الانتخاب إلا انه في بعض الأحيان قد يتم تشكيل البرلمان عن طريق الانتخاب والتعيين في آن واحد وفي هذه الحالة يجب أن يكون عدد أعضاء البرلمان المنتخبين أكثر من عدد الأعضاء المعيّنين سواء كان ذلك في نظام المجلس الواحد أو المجلسين ذلك أن المجلس المنتخب هو الذي يحق له التعبير عن الإرادة العامة للشعب .

#### ٢- أن يتمتع البرلمان بسلطات فعلية :

يتعين على المجلس المنتخب من قبل الشعب أن يمارس سلطات فعلية ويتمثل هذا في وظيفة السلطة التشريعية وذلك بان يكون للبرلمان حق اقتراح القوانين وان لا يصدر أي تشريع إلا بعد موافقته كونه صاحب

الاختصاص الأصيل في التشريع، بالإضافة إلى وظيفة البرلمان التشريعية هناك وظائف أخرى في المجالات السياسية والمالية.

٣- أن تكون مدة البرلمان محددة دستوريا :

بما أن البرلمان يتولى التعبير عن الإرادة العامة للأمة يتوجب أن تكون مدة النيابة محددة بفترة زمنية ينص عليها دستور الدولة.

إن الغاية والهدف من تحديد مدة البرلمان يفسح المجال بان يقوم الشعب بدور رقابي على نوابه وذلك من خلال الانتخابات الدورية وهذا يعني بأنه يجب أن يكون هناك تجديد دوري للبرلمان لمدة زمنية متوسطة، هذا وتتفق معظم دساتير دول العالم على مدد زمنية متوسطة في تحديد مدة البرلمان تتراوح بين ٣ سنوات إلى ٥ سنوات.

٤- عضو البرلمان يمثل الشعب باجمعه:

تشكل الديمقراطية النيابية تجسيدا لمبدأ سيادة الأمة، فالنائب لا يمثل ناخبيه بل يمثل الأمة جمعاء وقد جاء هذا المبدأ بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

:

تقوم الديمقراطية شبه المباشرة على المزج بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية وبمعنى آخر يعد نظام الحكومة شبه المباشرة نظاما وسطا بين نظامي الديمقراطية المباشرة حيث يتولى الشعب السلطة بنفسه ونظام

الديمقراطية النيابية حيث يقتصر دور الشعب على اختيار ممثلين يتولون الحكم باسمه ونياية عنه.

أما الديمقراطية شبه المباشرة التي بدأت تحتل مكانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وترمي إلى تدخل الشعب مباشرة للتقرير في الشؤون العامة إلا أن هذا التطور يظل نسبيا حيث يفترض النظام شبه المباشر وجود هيئة سلطوية منتخبة إلى جانب احتفاظ الشعب ببعض الاختصاصات التي يباشرها بنفسه.

:

للمدقراطية شبه المباشرة وسائل وأساليب متعددة وهذه الوسائل هي : الاستفتاء الشعبي، الاعتراض الشعبي، الاقتراح الشعبي، إقالة الناخبين لنائبهم، وحق عزل رئيس الجمهورية.

أولا / الاستفتاء الشعبي.

يعد الاستفتاء الشعبي من أهم مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة التي ظهرت كتطور للنظام النيابي تطور من شأنه أن يكون لهيئة المشاركة حق المساهمة في البرلمان في

ممارسة السلطة، ولذا فإن الديمقراطية شبه المباشرة تعد مزيجا من الديمقراطيةين النيابية والمباشرة ففيها يوجد جوهر الديمقراطية النيابية وهو الهيئة النيابية المنتخبة التي تمثل الشعب وتأخذ من الديمقراطية المباشرة ممارسة الشعب بنفسه لقد معين من أمور السلطة فالشعب في ظل الديمقراطية شبه المباشرة يستطيع المشاركة مباشرة في الحكم إلى جانب ممثليه من خلال ممارسة

مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة والتي يأتي في مقدمتها الاستفتاء الشعبي. ويقصد بالاستفتاء الشعبي طرح موضوع عام على هيئة المشاركة في التصويت لأخذ رأيهم فيه بالموافقة أو الرفض وبالتالي فإن الإجابة في الاستفتاء يكون بنعم أو لا ووافق أو غير موافق وللاستفتاء الشعبي صور متعددة فمن حيث موضوعه قد يكون الاستفتاء متعلقا بالدستور ويسمى الاستفتاء الدستوري أو متعلقا بالقوانين العادية ويطلق عليه الاستفتاء التشريعي العادي وإذا كان الأمر يتعلق بقضية سياسية كعقد معاهدة مهمة أو الدخول في حلف أو تجمع دولي فيكون الاستفتاء سياسيا .

أما عن أشكال الاستفتاء فقد يكون إجباريا إذا كان الموضوع المقترح يستلزم المصادقة الشعبية ومثاله أن يتطلب الدستور اخذ موافقة الشعب على تعديل نصوصه، وقد يكون الاستفتاء اختياريا عندما تكون للهيئة المختصة في هذا المجال حرية طرح المشروع على الاستفتاء وهذه الجهة قد تكون ممثلة برئيس الجمهورية أو الحكومة أو عددا محددا من الناخبين أو عددا معينا من أعضاء البرلمان أي إن أمر الاستفتاء يكون جوازيا لتلك الجهة المحددة من قبل الدستور بحيث تقرر طبقا لسلطانها التقديرية .

وقد يكون الاستفتاء من حيث مياعده سابقا لصدور القانون إذا ما تطلب الدستور إجراءه قبل إقرار البرلمان للقانون وقد يكون لاحقا إذا ما تطلب الدستور إجراءه بعد إقرار البرلمان للقانون.

أما من حيث قوته الإلزامية فانه يبدو ملزما في جميع الأحوال لان الديمقراطية لا تستطيع ولا تقوى على إهمال إرادة الشعب، وينقسم الاستفتاء من حيث قوته الإلزامية إلى استفتاء ملزم يحتم على البرلمان والحكومة التقيد بنتيجته وقد يكون غير ملزم عندما يكون البرلمان والحكومة غير مقيدين بهذه النتيجة،

كذلك يتم التمييز بين الاستفتاء الشعبي والاستفتاء الشخصي فالاستفتاء الشخصي يقصد به ان يطلب من الشعب إبداء راية في رجل سياسة معين كانتخابه رئيسا

للدولة مثلا او ان يبدي الشعب راية في السياسة التي ينوي رجل السياسة هذا انتهاجها بينما الاستفتاء الشعبي هو الموافقة أو عدم الموافقة من قبل الشعب على موضوع معين.

#### ثانيا/ الاعتراض الشعبي.

المقصود بالاعتراض الشعبي هو حق عدد من الناخبين للاعتراض على اقتراح قانون مقدم من السلطة التشريعية خلال مدة معينة، ويترتب على الاعتراض توقيف القانون حتى يتم عرضه على الشعب من اجل الاستفتاء عليه، فإذا رفضه الشعب الغي هذا القانون، أما الفارق بين الاستفتاء والاعتراض هو انه في حالة الاستفتاء لا يعتبر القانون واجب التنفيذ إلا بعد عرضه على الشعب وموافقته أما في حالة الاعتراض الشعبي فيكون القانون مكتملا ولكن يتوقف تنفيذه على نتيجة تصويت الشعب.

#### ثالثا/ الاقتراح الشعبي.

بواسطة هذه الوسيلة يساهم الشعب في العملية التشريعية، حيث يقوم عدد معين من الناخبين يحدده الدستور باقتراح مشروع قانون ورفعته إلى البرلمان فإذا اقره البرلمان يعرض القانون المقترح على الاستفتاء الشعبي وإذا رفضه البرلمان يعرض على الشعب لإبداء رأيه فيه.

#### رابعا/ إقالة الناخبين لنائبهم.



تقرر بعض الدساتير الحق للناخبين في عزل نائبيهم أو عدد معين من النواب وذلك عن طريق إنهاء ولايته قبل انقضاء أجلها القانوني، ونظرا لخطورة الإقالة فقد صرحت الدساتير على وضع ضمانات مهمة منها أن يوقع على الإقالة خمس الناخبين واخذ كفالة مالية من الذين اقترحوا عزل النائب ويجوز للنائب المعزول أن يرشح نفسه من جديد للانتخابات فإذا أعيد انتخابه يتحمل من اقترح عزله نفقات إعادة ترشيحه.

#### خامسا/ الحل الشعبي.

ويقصد به حق الشعب في حل المجلس النيابي بكامل أعضائه ويكون ذلك بناء على طلب عدد معين من الناخبين يحدده الدستور وعندئذ يعرض الاقتراح على الشعب الاستفتاء عليه فإذا نال النسبة المطلوبة التي ينص عليها الدستور يحل المجلس النيابي وتجري انتخابات نيابية جديدة لاختيار نواب جدد أما إذا رفض الشعب مسألة الحل اعتبر ذلك بمثابة إعادة الثقة بالمجلس النيابي المراد حله هذا ولا يزال هذا المظهر من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة يجد تطبيقه في بعض المقاطعات السويسرية.

إن كلمة الحكومة لها عدة معاني فقد يستعمل لفظ الحكومة أولا بمعنى الوزارة أي رئيس الوزراء والوزراء حيث تنص الدساتير على إن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وقد يقصد بالحكومة مجموع الهيئات المديرة للدولة وشؤونها وهذا

المعنى يراد به السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأحيانا يقصد بالحكومة نظام الحكم في الدولة أي كيفية ممارسة السلطة من قبل السلطات العامة. فبدون الحكومة لا تستطيع الدولة أن تفرض سلطتها وتفرض إرادتها على الأفراد.

تقسم الحكومات إلى عدة أنواع فقد يتم تقسيم الحكومة أولا من ناحية خضوعها للقانون من عدمه إلى الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية، ومن ناحية تركيز السلطة أو توزيعها تقسم إلى الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة، ومن ناحية اختيار الشخص الأعلى للدولة تقسم إلى الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية، وأخيرا تقسم الحكومات من ناحية مصدر السلطة إلى حكومة الفرد وحكومة الأقلية وحكومة الشعب.

أولاً/ من ناحية خضوع الحكومة للقانون من عدمه تقسم إلى حكومة قانونية وحكومة استبدادية.

#### أ- الحكومة الاستبدادية.

ويقصد بها الحكومة التي لا تخضع للقانون ولا تتقيد به في أحكامها وإن ما تقوم به من تصرفات وما يصدر عنها من قرارات إنما ينبع من إرادتها وتلبية لمصلحتها ذلك إن الإرادة في الدولة المستبدة هي القانون ومن البديهي فإن هذه الإرادة تتغير بتغير المصالح الذاتية لصاحب السيادة في الدولة.

إن عدم خضوع صاحب السلطة في الدولة لأية قواعد قانونية كانت أو أنظمة ثابتة فإنه لا يرجى منها احترام الحقوق والحريات العامة بل إن المنتظر من مثل هذه الحكومة هو إهدار الحريات العامة وإنكارا لحقوق المواطنين.

ومع إن الحكم الاستبدادي هو إهدار لإنسانية الإنسان وكرامته فقد وجد مع ذلك من يؤيده حتى جاءت الثورة الفرنسية لتبشر بحكم لا مجال فيه لحاكم مستبد.

#### ب- الحكومة القانونية.

وهي الحكومة التي تخضع في جميع نشاطاتها مادية كانت أم قانونية لقواعد القانون بمعناه الواسع وتلتزم بإحكامه، كما تلتزم باحترام تدرج هذه القواعد وفقاً لقيمتها وقوتها، إن القواعد التي تخضع لها حكومة القانون قائمة قبل حدوث التصرف الحكومي الذي يتحتم خضوعه لهذه القواعد شأنها في ذلك شأن الأفراد.

إن التزام الحكومة القانونية بالقانون بمفهومه الواسع لا يعني إنها ليست قادرة على إلغاء بعض القواعد أو تعديلها ذلك إن هذه الحكومة ملتزمة أيضا بتحقيق الصالح العام وبحماية الحقوق والحريات العامة وتحريم أي انتهاك لها، وإذا اقتضى تحقيق هذه الغايات تعديلا أو إلغاء أو استبدالاً تكون ملزمة بإجرائه بقدر التزامها باحترام القوانين وهي في كل حال ستكون خاضعة لإحكام هذه القاعد الجديدة أو المعدلة.

ثانيا/ من ناحية اختيار الشخص الأعلى للدولة تقسم إلى الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية.

#### أ- الحكومة الملكية.

هي تلك التي يتولى فيها رأس الدولة حقه في الحكم عن طريق الوراثة وهو ينفرد بهذا الحق مدى الحياة ولا يشاركه فيه احد، ويطلق على رأس الدولة تسميات متعددة لوارثي الحكم كالملك والسلطان والأمير وغير ذلك من الألقاب التي تختلف باختلاف الأزمان واللغات.

#### ب- الحكومة الجمهورية.

إذا كان الملك قد أسندت إليه السلطة وحقه في الحكم عن طريق الوراثة فان إسناد هذه السلطة يتم عن طريق الانتخاب في الحكومة الجمهورية بمعنى آخر فان إرادة المواطنين في الدولة هي التي يعول عليها في إسناد حق الحكم لرئيس الجمهورية ويكون انتخاب رئيس الجمهورية لفترة محددة ويملك كل فرد في الدولة إذا ما توفرت فيه الشروط القانونية لأشغال منصب رئيس الجمهورية الحق في الترشيح لهذا المنصب وهذا يعني إن النظام الجمهوري إنما يستند على فكرة المساواة بين جميع المواطنين لإشغال هذا المنصب على شرط توفر الشروط القانونية في المرشح.

وإذا كانت الدساتير الملكية في مسألة إسناد السلطة تهتم بالكيفية التي بموجبها يورث العرش وبمسألة النيابة والوصاية فان دساتير الدول الجمهورية تهتم بطرق تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية فمنها ما تعتمد بانتخابه على ممثلي الشعب في البرلمان ومنها ما توكل انتخابه إلى الشعب مباشرة ومنها ما تلجأ إلى أسلوب مختلط حيث يشترك الشعب والمجلس النيابي المنتخب بهذا الاختيار.

ثالثاً/ من ناحية تركيز السلطة أو توزيعها تقسم إلى الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة.

#### أ- الحكومة المطلقة.

هي تلك الحكومة التي تتركز فيها السلطات بيد شخص واحد أو هيئة واحدة مع خضوع ذلك الشخص أو الهيئة للقانون.

عرفت الحكومة المطلقة من خلال الملكيات التي سادت طوال القرنين السابع والثامن عشر، فالملك في هذه الأنظمة يستمد شرعيته من خلال وراثته للعرش

وهو صاحب السلطة العليا ومن يملك الكلمة النهائية فيها، غير إن أفراد الملك بالسلطة لا يتعارض مع إمكانية وجود هيئات تحيط به وتساعد في حكمه مادامت في النهاية تابعة له.

ومنذ ثورة ١٦٨٨ التي تخلصت انكلترا بنشوبها من الملكية المطلقة بدأت تتحول الملكيات المطلقة إلى ملكيات دستورية أو مقيدة والتي تمثل في الوقت الحاضر صورة من صور الحكم الديمقراطي.

ولا يقتصر وصف الحكومة المطلقة على الأنظمة الملكية فحسب بل تمتد لتشمل الكثير من الأنظمة الجمهورية التي شهد ظهورها القرن التاسع عشر والقرن العشرين وخاصة في دول العالم الثالث التي تحولت بعض أنظمتها من الحكم المطلق حيث يلتزم الحاكم بالقانون إلى الحكم الدكتاتوري الاستبدادي.

#### ب. الحكومة المقيدة.

على خلاف الحكومة المطلقة التي تتركز فيها السلطات بيد حاكم واحد فالحكومة المقيدة هي تلك التي توزع فيها السلطات بين هيئات متعددة يراقب بعضها البعض الآخر ويتجلى فيها مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ولا يقتصر وجود الحكومة المطلقة على نوع واحد من أنظمة الحكم فقد يكون ملكيا أو جمهوريا، وفي الوقت الحاضر فإن الملكيات الدستورية يتم فيها توزيع السلطة بين الملك والبرلمان تعد مثلا للحكومات المقيدة.

رابعاً/ من ناحية مصدر السلطة تقسم إلى الحكومة الفردية وحكومة الأقلية.

#### أ. الحكومة الفردية.

هي تلك التي ينفرد بها شخص واحد حيث يمارس فيها سلطاته بنفسه بغض النظر عن الطريقة التي وصل بموجبها إلى تولي هذه السلطة فقد يكون ملكاً أو وارثاً أو مغتصباً للعرش.

إن نظام الوراثة في تولي السلطة سواء أطلق على الوارث تسمية الملك أو الإمبراطور إلى غير ذلك من المسميات لا يعني بالضرورة إن الحكومة فردية فالملكية الدستورية ليست بحكومة فردية ذلك إن الملك فيها مقيد بمجلس أو بمجالس منتخبة ويخضع إلى الدستور الذي يتولى توزيع السلطات، بينما تكون حكومة الفرد الملك تعسفية واستبدادية إذا انفرد بالسلطة ولم يخضع لأي قانون.

وقد ينفرد شخص واحد أو هيئة واحدة في السلطة دون أن يكون لعامل الوراثة دور في هذا الانفراد وإنما يرجع سببه لعوامل أخرى كالكفاية والمقدرة الشخصية والقوة ويطلق على هذه الحكومة الفردية بالحكومة الدكتاتورية.

ويختلف النظام الدكتاتوري عن الملكية المستبدة أيضاً من حيث أساس السلطة فإذا كان الملوك المستبدون يقيمون سلطتهم في الغالب على أسس دينية فإن الدكتاتور يقيم حكمه وجبروته على أساس من قوته الشخصية وقوة مناصريه.

إن ما يميز أنظمة الحكم الفردي الدكتاتوري إنها تستند بشكل أساسي على قوة شخصية الدكتاتور وكفاءاته الذاتية ثم إنها جميعا تمارس أساليب العنف والاضطهاد لكي تحافظ على هيمنتها على جميع مقدرات الدولة ومؤسساتها كما إنها تدعي أن وجودها إنما هو وجود مؤقت وإن وجودها كان من أجل تلافي ما يهدد المجتمع من أزمات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية قد تؤدي باستقراره أو استقلاله السياسي .

#### ب- حكومة الأقلية.

يطلق على هذا النوع من الحكومة أيضا بالحكومة الارستقراطية وفيها تتركز السلطة بعدد محدود من الأفراد، حيث ينصرف مصطلح الارستقراطية إلى تركز السلطة بيد مجموعة من الأفراد المتميزين من ناحية الأصل أو العلم أو المركز الاجتماعي.

إن الأمثلة التي يقدمها الفقه على حكومة الأقلية متعددة من أبرزها نظام الحكم في انكلترا فهو قد انتقل من الملكية المطلقة (الحكومة الفردية) حيث تتركز السلطات جميعا بيد الملك إلى الحكومة الارستقراطية حيث توزع السلطة بين الملك والبرلمان الذي كان يتألف من عناصر ارستقراطية سواء في مجلس اللوردات الذي يتألف من اللوردات ورجال الدين أو مجلس العموم حيث يشترط نصابا ماليا في الناخبين الذين يصوتون لانتخاب أعضائه وبإلغاء شرط النصاب المالي أصبح مجلس العموم أكثر تمثيلا ديمقراطيا للشعب وحيث لم يعد للملك سوى سلطة اسمية، كما إن مجلس اللوردات رغم استمرار تألفه من عناصر ارستقراطية قد فقد الكثير من اختصاصاته لصالح مجلس العموم.



||

DUR

dest

"

"

-

"

-

"

"

-

-

" -

" -

-

"

-

"

-

"

-

-

-

"

-

-

-

-

نشأ النظام البرلماني في انكلترا على مدى عدة قرون من تاريخها ويعتمد هذا النظام على مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لقد برز هذا النظام في انكلترا في القرن الثامن عشر عندما انتقلت السلطات من الملك الغير مسؤول إلى حكومة مسؤولة أمام البرلمان .

إن النظام البرلماني الذي ولد وتطور في انكلترا قد انتشر في دول أوربية أخرى منذ القرن التاسع عشر مثل ألمانيا وإيطاليا وغيرها وإلى بعض الدول العربية.

أولا/ ثنائية السلطة التنفيذية.

تتطلب ثنائية السلطة التنفيذية وجود شخصين يتولى احدهما رئاسة الدولة ملكا كان أم رئيسا بينما يتولى الثاني رئاسة الحكومة.

أ- رئيس الدولة.

تستند السلطة التنفيذية إلى شخص مستقل عن البرلمان وهذا الشخص يمكن أن يكون ملكا أو رئيس جمهورية ويعتبر رئيس السلطة التنفيذية وهو غير مسؤول من الناحية السياسية إن انعدام المسؤولية السياسية

لا يقتصر على المسائل الجنائية بل تشمل التصرفات السياسية انطلاقا من الفكرة القائلة بأن الملك لا يخطأ ومما تجدر الإشارة إليه بأن رؤساء الدول في النظام البرلماني كثيرا ما يكونوا ملوكا.

ب-الوزارة (الحكومة).

إن عدم مسؤولية الملك تفترض وجود هيئة أخرى تتحمل المسؤولية هذه الهيئة تتمثل في الوزارة أو الحكومة التي تتكون من رئيس الحكومة ووزراء مسؤولين بالتضامن ذلك إن من خصائص الوزارة في النظام البرلماني الوحدة والتضامن .

ثانيا/ التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

يتم التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بواسطة الحكومة التي تقوم بدور الوساطة بين رئيس الدولة والبرلمان .

وتتجلى مظاهر التعاون بين السلطتين في قيام الحكومة بالتهيئة لعملية اختيار البرلمان فهي التي تقوم بالدعوة لإجراء الانتخابات التشريعية وكذلك تهيئة الجداول الانتخابية للناخبين وما يرافق هذه العملية من إجراءات، كذلك يمكن الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة كما إن إعداد الميزانية السنوية من قبل الحكومة تعد صورة من صور التعاون بين السلطتين.

يعود تاريخ نشأة النظام البرلماني في بريطانيا إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر وفي هذه الفترة كان الملوك يحكمون حكما مطلقا مما أدى هذا الحكم إلى قيام الثورات التي تهدف إلى الحد من سلطة الملك الاستبدادية.

يرتكز النظام السياسي البريطاني على الأعراف والعادات الدستورية وليس على دستور مدون، إن بريطانيا لا تملك وثيقة دستورية تحتوي على الأحكام المتصلة بنظام الحكم وإنما توجد مجموعة من الأحكام مبعثرة في عدد من الوثائق الدستورية والقانونية التي ظهرت عبر التاريخ البريطاني والتي لعبت دورا رئيسا ومهما في الوصول بالمؤسسات الدستورية في بريطانيا إلى ما هي عليه الآن .

يقوم النظام الدستوري البريطاني على النظام البرلماني حيث السلطة التنفيذية ويتولاها الملك والحكومة إلى جانب السلطة التشريعية والتي تتألف من مجلس العموم واللوردات.

#### أولا/ السلطة التنفيذية.

تتألف السلطة التنفيذية في بريطانيا من التاج (الملك) والحكومة.

#### أ-الملك.

إن الملكية في بريطانيا هي ملكية دستورية مقيدة لا يمارس فيها الملك سلطات فعلية وحقيقية فالملك يسود ولا يحكم بمعنى انه ممثل شرعي للأمة.

ومن قواعد اعتلاء العرش فانه يجب على من يتولى العرش أن يكون منتما إلى الديانة البروتستانتية كما يجب أن لا يتزوج كاثوليكية ويطلب منه أن يؤدييمين التتويج باحتفال ديني وان يؤكد على أن يكون



بروتستانتيا مخلصا وانه بموجب القوانين التي تضمن تعاقب البروتستانت إلى عرش المملكة سوف يحافظ على القوانين على أفضل وجه.

ومن أهم الصلاحيات التي يمارسها الملك خطاب العرش الذي يفتتح به الدورة البرلمانية ومن صلاحياته أيضا تسمية الوزير الأول وحق إعلان الحرب وإقرار السلم والاعتراف بالدول وتعيين كبار موظفي الدولة ومنح الأوسمة والألقاب ومن الصلاحيات القضائية حق العفو الخاص أما الصلاحيات التشريعية فتتمثل في حق الملك في رفض المصادقة على القوانين التي اقراها البرلمان، كذلك حق دعوة البرلمان للانعقاد وحقه في حل مجلس العموم.

أما بخصوص عدم مسؤولية الملك في النظام البرلماني فجاءت من خلال التطور التدريجي للديمقراطية التي جعلت من الضروري أن يكون الملك حاكما بالاسم فقط، أن مبدأ "الملك لا يخطأ" أدى إلى ظهور المسؤولية السياسية التي أصبحت الحكومة هي المسؤولة سياسيا وبذلك نستطيع القول بان الملك يسود ولا يحكم.

#### ب-الحكومة.

يعتبر رئيس الوزراء هو المفتاح الرئيس لمجلس الوزراء فبموافقة الملك يعين رئيس الوزراء الوزراء ويعفيهم ويمارس إشرافا واسعا عليهم كما انه مستشار التاج الموثوق به وحلقة الوصل بين التاج ومجلس الوزراء فرئيس الوزراء يستند إلى الأكثرية في البرلمان ويستطيع أن يغير القوانين وان يفرض الضريبة وان يمارس جميع سلطات الدولة.

ومن سلطات الوزارة رسم السياسة العامة للدولة واتخاذ الإجراءات لتنفيذها وتعيين كبار الموظفين ومراقبة عملهم الإداري ومن حقها أيضا اقتراح القوانين.

كما تتمتع الوزارة بسلطة تشريع القوانين بشكل مباشر وذلك عن طريق تفويض البرلمان لها بجزء من سلطة التشريعية إذ ان البرلمان يستطيع عن طريق قانون خاص منح الوزارة حق ممارسة التشريع بالإنابة عنه.

ثانيا/ السلطة التشريعية(البرلمان).

يتكون البرلمان البريطاني من مجلسين هما مجلس اللوردات ومجلس العموم.

أ- مجلس اللوردات:

يأخذ النظام البرلماني بنظام المجلسين ويعتبر مجلس اللوردات المجلس الأعلى ويتكون مجلس اللوردات من الفئات التالية:

١- اللوردات الوارثون: وهم من حامي لقب اللوردية بالوراثة وهذه الفئة تضم اكبر عدد من مجلس اللوردات.

٢- اللوردات الممثلين لاسكتلندا : وهؤلاء هم معينين لمدة مجلس العموم وذلك وفقا لقانون الاتحاد بين بريطانيا واسكتلندا عام

٣- اللوردات الروحيون: وهم من كبار رجال الدين من الأساقفة الذين يمثلون الكنيسة.

٤- لوردات الاستئناف: وهم من بين الفقهاء البارزين ويتولى هؤلاء دور محكمة الاستئناف العليا التي يرأس جلساتها وزير العدل.

٥- اللوردات المعينون: حيث يتم تعيين هؤلاء اللوردات مدى الحياة اعترافا بخدماتهم في العلم والسياسة وفي كافة مجالات الحياة.

كما يمكن للنساء أن يجلسن في مجلس اللوردات وعددهن الآن ١٤ سيدة عضوا لمدى الحياة.

ومن اختصاصات مجلس اللوردات حقه في مناقشة المسائل العامة في الدولة سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية.

ب- مجلس العموم.

يعد مجلس العموم المجلس الأدنى وهو الهيئة المنتخبة عن طريق الاقتراع السري والمباشر ويتألف من ٦٥٠ نائبا وينتخب النواب من قبل جميع المواطنين الذكور والإناث الذين بلغوا سن الثامنة عشرة لمدة خمس سنوات.

تتميز الحياة السياسية البريطانية بسيطرة الثنائية الحزبية فيها حيث يتواجد حزبين كبيرين يتنافسان في سبيل الوصول للسلطة ومما ساعد في تكريس الثنائية الحزبية قانون الانتخاب البريطاني.

ومنذ عام ١٩٢٤ أصبح الحزبين الكبيرين هما حزب العمال وحزب المحافظين وقد كان الحزبان المسيطران في القرن الثامن عشر والتاسع عشر هما حزب المحافظين وحزب الأحرار، إلا إن حزب الأحرار تراجع

كثيرا وحل محله حزب العمال فالتنافس بين الحزبين نتج عنه ما يسمى بالأغلبية البرلمانية والذي يعني إن الحزب الذي يفوز بأغلبية المقاعد في مجلس العموم أي حزب الأغلبية يكون هو الحزب الحاكم وبهذه الحالة يكون رئيس الحكومة هو زعيم حزب الأغلبية، هذا ويجب على الوزير الأول أن لا يتجاهل مواقف وآراء أعضاء حزبه وخاصة البرلمانيين منهم لذلك يجب أن تكون مواقفه منسجمة مع مواقف الأغلبية داخل حزبه، كما يجب أيضا على الحزب الحاكم أن يأخذ بعين الاعتبار آراء الشعب وتلبية مطالبه.



